J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 29(7): 4061 - 4076, 2004

THE MAJOR ECONOMIC INDICTORS OF ECONOMIC LIBERALIRGATION AND REFORM POLICIES EFFECTS ON THE AGRICULTURAL DEVELOPMENT IN EGYPT

Dowdies, H. H.
Agricultural Economic Research Institute.

المؤشرات الإقتصادية الرئيسية لآثار سياسة التحرر والإصلاح الإقتصادى على التنمية الزراعية المصرية

حافظ حافظ دويدار
معهد بحوث الإقتصاد الزراعى

الملخص

انتهجت مصر سياسة التحرر والإصلاح الإقتصادى منذ بداية الخطة الخمسية الثانية وذلك بتصحيح الإختلالات الهيكلية القائمة فى المقتصد الزراعى والمترتبة على السياسات التى أتبعت فى الماضى ، وبتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادى فى القطاع الزراعى فقد تم إعادة هيكلة القطاع العام الزراعى وتوسيع دور القطاع الخاص ، وتطوير أساليب الإنتاج ، ووقف التدخل الحكومي فى النشاط الزراعى .

وقد تمثلت مشكلة الدراسة فى أن القطاع الزراعى المصري ما زال يعانى من انخفاض معدلات نمو الكثير من المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة القوية بالتنمية الزراعية ، بجانب عدم مقدرته على إشباع الطلب المتزايد على كثير من الحاصلات الزراعية وما يعكسه هذا الوضع على التنمية الزراعية ، وبالتالى هدفت الدراسة على التعرف على أهم الآثار المترتبه على تطبيق سياسة التحرر والإصلاح الإقتصادى فى المقتصد المصرى وقد كان أهم نتائج الدراسة تفوق المتوسط السنوى فى الفترة الثانية عن الأولى لكلا من الناتج المحلى الزراعى والناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج وإجمالى الإنتاج الزراعى بسعر السوق ، ومستلزمات الإنتاج الزراعى ، وصافى الدخل الزراعى ، والعمالة الزراعية ، والمتوسط السنوى لأجر العامل الزراعى ، والإستثمارات الزراعية والكلية , والقروض الزراعية ، والقدرة الميكانيكية الزراعية ، والتجارة الخارجية القومية ، ومساحة الأراضى الزراعية والمساحة المحصولية . بينما تفوق المتوسط السنوى فى الفترة الأولى عن الثانية لكلا من الدعم الزراعى والكلى ، وإستهلاك الأسمدة والمبيدات الكيماوية ، والتجارة الخارجية الزراعية ، والصادرات والواردات الزراعية ، والعجز فى الميزان التجاري الزراعى .

كما إتضح من دراسة بعض مؤشرات التنمية الزراعية فى مصر خلال الفترتين قبل وبعد تطبيق سياسة التحرر والإصلاح الإقتصادى التحسن فى معدل التغير بين الفترتين لكلا من نسبة الاستثمارات الزراعية إلى الاستثمارات القومية ، ومعامل الاستثمار الزراعى ، وإنتاجية العامل الزراعى ، ونصيب الفدان المحصولى من كلا من الاستثمارات والقروض الزراعية ، ونصيب العامل الزراعى من كلا من الأرض الزراعية والمساحة المحصولية ، ومعامل التكثيف الزراعى ، بينما حدث تدهور لمعدل التغير بين الفترتين لكل من نسبة الناتج القومى الزراعى إلى الناتج القومى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج ، ونسبة العمالة الزراعية إلى العمالة القومية ، وإنتاجية الجنيه المستثمر فى القطاع الزراعى ، وأربحية الجنيه المستثمر فى القطاع الزراعى ، ونصيب الفدان المحصولى من الدعم الزراعى ، ونسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات القومية .

وتوصى الدراسة :

١- زيادة الاستثمارات والقروض الموجه للقطاع الزراعى وخاصة بعد خفض الدعم عن مستلزمات القطاع الزراعى .

٢-توزيع الأراضى المستصلحة على الشباب الخريجين مع إعطائهم قروض ميسرة من الصندوق الإجتماعى للحد من مشكلة البطالة المتزايدة سنويا ، ولزيادة الناتج المحلى الزراعى .

٣-تطوير أساليب الإنتاج وإدخال التكنولوجى الميكانيكى فى القطاع الزراعى وذلك لزيادة الإنتاج الزراعى وخفض تكاليفة مستقبلا .

٤-ترشيد إستخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية لخفض الدعم عنها وتقليل متبقيات العناصر الكيماوية فى المنتجات الزراعية .

٥-العمل على رفع جودة المنتج الزراعى وخفض تكاليف إنتاجه ليستطيع المنافسة أمام المنتجات المثيلة فى الأسواق الخارجية، ومحاولة فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الزراعية .

تمهيد : - وفى ظل المتغيرات الإقتصادية المحلية والعالمية فان قضية التنمية الإقتصادية الزراعية تمثل مكانا بارزا فى أولويات السياسات الإقتصادية المصرية وما تفرضه هذه المتغيرات من آثار على التنمية الزراعية ، وبالتالى ومن هنا فقد إنتهجت مصر سياسة التحرر والإصلاح الإقتصادى منذ بداية الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧- ١٩٩٢/٩١) وذلك بتصحيح الإختلالات الهيكلية القائمة فى المقتصد الزراعى المصرى والمترتبة على السياسات التى إتبعت منذ منتصف الستينات وخاصة سياسة الإنفتاح الإقتصادى والتى إتسمت بالتدخل الحكومى المباشر وغير المباشر فى توجيه الموارد الإقتصادية الزراعية وتسويق المحاصيل ومستلزمات الإنتاج الزراعى والتسعير الجبرى لها وسياسة الدعم وعدم معالجة الآثار السلبية لقوانين الإصلاح الزراعى ، كل ذلك أدى إلى إختلالات واضحة فى البنيان الإقتصادى الزراعى .

وبتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادى بالقطاع الزراعى فقد تم إعادة هيكلة القطاع العام الزراعى وتوسيع دور القطاع الخاص وتطوير أساليب الإنتاج الزراعى وإدخال تكنولوجيات جديدة فى القطاع الزراعى وخاصة التقاوى المحسنة ونظم الرى وإستصلاح الأراضى ، كذلك وقف التدخل الحكومى والتحكم المركزى فى النشاط الزراعى ، وإلغاء نظام التوريد الإجبارى للحاصلات الزراعية وإلغاء التسعيرة الجبرية فى أسعار ومستلزمات الإنتاج الزراعى وترك تلك الأسعار تتحرر وفقا لقوى العرض والطلب وتحرير العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضى الزراعية بصدور القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ وإلغاء التركيب المحصولى الموجه بدلا منه التركيب المحصولى التأشيرى (الإرشادى) ، وإعطاء القطاع الخاص دور أوسع فى التسويق الداخلى والخارجى لمنتجات ومستلزمات الإنتاج الزراعى بالإضافة إلى التوسع فى إستصلاح الأراضى عن طريق القطاع الخاص وإقتصار دور الدولة على البنية الأساسية من إستكشاف الأراضى المعدة للإستصلاح ومد القنوات العامة وتمهيد الطرق وحفر الآبار والتوسع فى المشروعات العملاقة مثل مشروع توشكى وتملك شباب الخريجين الأراضى الجديدة إسهاما من الدولة فى المشاركة فى حل مشكلة البطالة .

مشكلة البحث : بالرغم من الآثار الإيجابية التى تحققت نتيجة تطبيق برامج التحرر والإصلاح الإقتصادى فى القطاع الزراعى المصرى إلا أنه ما زال يعانى من إنخفاض معدلات نمو الكثير من المتغيرات الإقتصادية ذات الصلة القوية بالتنمية الزراعية بجانب عدم مقدرته على إشباع الطلب المتزايد على كثير من المحاصيل الزراعية وضعف إنتاج المحاصيل وخاصة التصديرية منها وما يعكسه هذا الوضع على التنمية الزراعية .

هدف البحث : يهدف هذا البحث التعرف على أهم الآثار المترتبه على تطبيق سياسة التحرر والإصلاح الإقتصادى فى المقتصد الزراعى المصرى من خلال التعرف على المعالم والمؤشرات الرئيسية للمقتصد المصرى قبل وبعد الأخذ بسياسة التحرر والإصلاح الإقتصادى ، وكذلك بعض المؤشرات الإقتصادية للتعرف على مدى تطبيق تلك السياسات على التنمية الزراعية المصرية .

الطريقة البحثية : إعتمد البحث على إستخدام بعض أساليب التحليل الإحصائى الوصفى من خلال تقدير المتوسطات الحسابية ومعدل التغير ومعامل الاختلاف (Coefficient of variation) وذلك للتعرف على مدى حدوث إختلافات أو تقلبات أو مدى الإستقرار النسبى فى قيم المتغيرات موضع الدراسة خلال فترتين الأولى (١٩٨٢ - ١٩٩٢) وهى الفترة التى شهدت إعادة بناء وتحسين معظم المرافق الحيوية بالدولة بالإضافة إلى إصدار القوانين الخاصة بالتحولات الإقتصادية ، والثانية (١٩٩٣-٢٠٠٢) وهى الفترة التى شهدت آثار تلك التحولات على الإقتصاد الزراعى المصرى ، كما إستخدم أسلوب التحليل الإحصائى الكمى من خلال أسلوب تحليل الإنحدار البسيط لمعادلات الإتجاه الزمنى العام ، كذلك معادلات الإنحدار باستخدام المتغير الصورى والذى أخذ فى الفترة الأولى 0 ، والثانية ١ للتعرف على مدى وجود تغيير جوهرى بين الفترتين موضع الدراسة نتيجة تطبيق سياسة التحرر والإصلاح الإقتصادى وإستخدام إختبار (ت) لإختبار معنوية معامل الإنحدار وكذلك إختبار (ت) للفرق بين متوسطى الفترتين ، كما أمكن بناء بعض المؤشرات الإقتصادية لتوضيح آثار السياسة الإصلاحية على التنمية الزراعية .

مصادر البيانات : إعتمد البحث على البيانات المنشورة وغير المنشورة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ومنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة وبيانات وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الإقتصادية ،

نشرة الإقتصاد الزراعى ونشرة البنك الأهلى المصرى وبيانات وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية وبعض البحوث العلمية المنشورة ذات الصلة بهذا الموضوع .

النتائج

يوضح الجدول رقم (١) أثر التحولات الإقتصادية نتيجة إتباع سياسة التحرر والإصلاح الإقتصادى التى إنتهجتها مصر فى القطاع الزراعى بالأسعار الحقيقية (١٩٦٦/٦٥ = ١٠٠) خلال الفترتين (١٩٨٢-١٩٩٢) ، (١٩٩٣- ٢٠٠٢) ومنه يتبين :

أولا : أثر التحولات الإقتصادية على الناتج الزراعى المصرى :

(١)الناتج المحلى الزراعى المصرى بتكلفة عوامل الإنتاج : يتبين من الجدول رقم (١) أن متوسط قيمة الناتج المحلى الزراعى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الحقيقية قد تفوق فى المرحلة الثانية عن الأولى حيث بلغ نحو ١٠٧٢,٥ ، ١٦٠٩ مليون جنيه خلال الفترتين الأولى والثانية على الترتيب كما بلغ معدل التغير بين الفترتين نحو ٥٠% ، كما تبين تفوق معامل الإختلاف (CV) فى الفترة الأولى عن نظيره فى الفترة الثانية كما يبين أن قيمة الناتج المحلى الزراعى بتكلفة عوامل الإنتاج كان أكثر إستقرار وأقل تشتتا فى الفترة الثانية عن الفترة الأولى نتيجة للسياسات الإصلاحية التى إتخذتها مصر والتى ظهرت آثارها خلال الفترة الثانية وباجراء إختبار ت للفرق بين متوسطى الفترتين المذكورتين تبين وجود فروق معنوية بين متوسطى الفترتين مما يؤكد رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود إختلافات جوهرية بين متوسطى الفترتين .

(٢) الناتج الزراعى الإجمالى بسعر السوق : يتبين من الجدول رقم (١) أن متوسط قيمة الناتج الزراعى الإجمالى بسعر السوق بالأسعار الحقيقية فى الفترة الثانية قد تفوق على نظيره فى الفترة الأولى حيث بلغ نحو ١٩٧٥,٤ ، ٢٤٠١,١ مليون جنيه خلال الفترتين الأولى والثانية على الترتيب ، كما بلغ معدل التغير بين الفترتين حوالى ٧٠,٦% ، وقد تفوق معامل الإختلاف فى الفترة الثانية عن الأولى مما يعنى ان الناتج الزراعى الإجمالى بسعر السوق أكثر إستقرارا وأقل تشتتا خلال الفترة الأولى ، كما تبين معنوية الفرق بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١

(٣) قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى : يتبين من الجدول رقم (١) تفوق متوسط قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى فى الفترة الثانية عن الأولى حيث بلغ نحو ٥١٧,٢، ٦٠٩,٨ مليون جنيه خلال الفترتين الأولى والثانية على الترتيب كما بلغ معدل التغير بين الفترتين نحو ١٧,٩% ، كما إتضح تفوق معامل الإختلاف فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى مما يعنى أن قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى أكثر إستقرارا وأقل تشتتا فى المرحلة الأولى عن الثانية .

وباجراء إختبار ت للفرق بين متوسطى الفترتين المذكورتين تبين وجود فروق غير مؤكدة إحصائيا مما يعنى قبول فرض العدم القائل بعدم وجود إختلافات جوهرية بين متوسطى الفترتين ورفض الفرض البديل .

(٤) صافى الدخل الزراعى (القيمة المضافة للإنتاج الزراعى) : تبين من الجدول رقم (١) تفوق صافى الدخل الزراعى بالأسعار الحقيقية فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى حيث بلغ كلا منهما نحو ١٤٢٧,٦ ، ١٧٨٣,٨ مليون جنيه خلال الفترتين الأولى والثانية على الترتيب ، كما بلغ معدل التغير بين الفترتين نحو ٢٥% ، كما تفوق معامل الإختلاف للفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى ما يعنى أن قيمة صافى الدخل الزراعى كان أكثر إستقرار وأقل تشتتا فى الفترة الأولى . كما تبين معنوية الفروق بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١.

(٥) الناتج القومى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج :- تبين من الجدول رقم (١) تفوق المتوسط السنوى للناتج القومى الإجمالى بالأسعار الحقيقية للفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى حيث بلغ نحو ٥٦٧٦,٧ ، ٩٦٦٤,٢ مليون جنيه للفترتين الأولى والثانية على الترتيب ، كما بلغ معدل التغير بين الفترتين نحو ٧٠,٦% ، كذلك تفوق معامل الإختلاف فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى مما يدل على أن قيمة الناتج القومى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج كان أكثر استقرارا وأقل تشتتا فى الفترة الثانية . كما تبين معنوية الفروق بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ .

ثانيا : أثر التحولات الإقتصادية على العمالة الزراعية : يعد القطاع الزراعى من أكثر القطاعات استيعابا للقوى العاملة ، وتلعب السياسات الإقتصادية على المستوى القومى دورا بارزا فى التأثير على مستوى

التوظف فى القطاع الزراعى وقد بلغت نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة القومية فى بداية الثمانينات حوالى ٣٧,١ % انخفضت عام ١٩٩١ إلى نحو ٣٣,٣ % واستمر الإنخفاض حتى عام ٢٠٠١ حيث بلغت هذه النسبة حوالى ٢٩,١ % من حجم القوى العاملة فى الاقتصاد المصرى .

(١) **العمالة الزراعية** : تبين من الجدول رقم (١) تفوق المتوسط السنوى للعمالة الزراعية فى الفترة الثانية والذى بلغ نحو ٤٧٦٣ مليون عامل على نظيره فى الفترة الأولى والذى بلغ نحو ٤٤١٨,٦ مليون عامل ، كما بلغ معدل التغير بين الفترتين نحو ٧,٨% ، كما تبين تفوق معامل الإختلاف فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى مما يدل على أن إجمالى العمالة الزراعية كان أكثر استقرارا وأقل تشتتا خلال الفترة الأولى ، كما تبين معنوية الفروق بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ .

المتوسط السنوى لأجر العامل الزراعى : من بيانات نفس الجدول رقم (١) تبين تفوق المتوسط السنوى لأجر العامل الزراعى خلال الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى حيث بلغ نحو ٨١,٣ ، ٩١,٧ جنيه للفترتين الأولى والثانية على الترتيب ، وقد بلغ معدل التغير بين الفترتين نحو ١٢,٨% ، كذلك تفوق معامل الإختلاف فى الفترة الأولى على نظيره فى الفترة الثانية مما يدل على أن المتوسط السنوى لأجر العامل الزراعى كان أكثر استقرار وأقل تشتتا فى الفترة الثانية من الدراسة ، كما تبين عدم معنوية الفروق بين متوسطى الفترتين مما يعنى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل أى أنه لا يوجد فرق معنوى بين الفترتين .

جدول رقم (١): التحليل الإحصائى لأهم المتغيرات فى القطاع الزراعى المصرى خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠٠٢)

المتغيرات الإقتصادية	الوحدة	الفترة الأولى		الفترة الثانية	معدل التغير(١) %	T للفرق بين الموسطين	
		المتوسط	CV	المتوسط	CV		
الناتج المحلى الزراعى المصرى بتكلفة عوامل الإنتاج	مليون جنيه	١٠٧٢,٥	٢٢,٢	١٦٠٩	٢١,٣	٥٠	٤,٠٧**
الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج	مليون جنيه	٥٦٧٦,٧	١٨,٣	٩٦٨٤,٢	١٩,٥	٧٠,٦	٥,٥٨**
إجمالى الإنتاج الزراعى بسعر السوق	مليون جنيه	١٩٧٥,٤	١١,٨	٢٤٠١,١	١٦,٧	٢١,٦	٢,٩**
مستلزمات الإنتاج الزراعى	مليون جنيه	٥١٧,٢	١٧,٤	٦٠٩,٨	٢١,٢	١٧,٩	١,٨٦--
صافى الدخل الزراعى	مليون جنيه	١٤٢٧,٦	١٣,٣	١٧٨٣,٨	١٦,٦	٢٥	٣,٢١**
العمالة الزراعية	مليون عامل	٤٤١٨,٦	٣.٤	٤٧٦٣	٣,٨	٧,٨	٤,٦٨**
المتوسط السنوى لأجر العامل الزراعى	جنيه	٨١,٣	١٥	٩١,٧	٢٧,٦	١٢,٨	١,٢٥--
الإستثمارات الزراعية	مليون جنيه	.١٤٢,٨	٤٧,٣	٢٥٩,٩	١٨	٨٢	٢,٩٥**
الإستثمارات الكلية	مليون جنيه	١٤٠٢	٩,١	٢٣٠٥	٢١	٦٤,٤	٥,٦٩**
القروض الزراعية	مليون جنيه	٢٠٥٤	٦٣,٦	٦٠١٥,٥	٢٠,٩	١٩,٣	٦,٩٠**
الدعم الزراعى	مليون جنيه	٤٦,٥	٢٧,١	١٠,٧	٥٠,٧	(٦٨)	٨,٢٥**
الدعم الكلى	مليون جنيه	٥٣٥,٨	٤٩	٢٢٤	٤١,٥	٥٨,٢	٣,٥٤**
العمل الآلى الزراعى القدرة الميكانيكية الزراعية	مليون حصان ميكانيكى	٤٤٩٠,٢	٣٧,٣	٩١٠٨	٩	١٠٢,٨	٧,٨٤**
إستهلاك الأسمدة الكيماوية	ألف طن	٦٠٢٢,٦	٢٢,٢	٣١٨٦,٢	٥٦,٧	(٤٧,١)	٤**
إستهلاك المبيدات الكيماوية	ألف طن	١٨	١٦,١	٣,٨	٩٢	(٧٨,٩)	١٠,١**
التجارة الخارجية الزراعية	مليون جنيه	٦٣٥,٥	١٨,٧	٥٢١,٢	١٢,٧	(١٨)	٢,٦٦**
التجارة الخارجية المصرية	مليون جنيه	٢١٥١,٤	١٢,١	٢٤٨٣,٢	٨,٩	(١٥,٤)	٣,٠٧**
الصادرات الزراعية	مليون جنيه	١٠٤,٥	٢١,٧	٧١,٨	١٢,٦	(٣١,٣)	٤,٢٣**
الواردات الزراعية	مليون جنيه	٥٣١	١٩,٦	٤٤٩,٥	١٥,١	(١٥,٣)	٢,١٧*
العجز فى الميزان التجارى الزراعى	مليون جنيه	٤٢٦,٥	٢١,٩	٣٧٩,٧	١٩,٥	(١١)	١,٢٤--
مساحة الأراضى الزراعية	الف فدان	٦٠٩٣,٣	٥,٣	٦٩٢٢	٨	١٣,٦	٤,٠٧**
المساحة المحصولية	الف فدان	١١٣٠٥	٣	١٣٠٠١	٤,٦	١٥	٩,٠٢**

(١) معدل التغير بين الفترتين = [متوسط الفترة الثانية – متوسط الفترة الاولى] × ١٠٠، * ٠,٠٥ ، ** ٠,٠١ ، -- معنوى عند ٠,٠١ ، غير معنوى

متوسط الفترة الاولى

المصدر : جمعت وحسبت من :

١- وزارة الزراعة – قطاع الشئون الاقتصادية –الادارة المركزية للإقتصاد الزراعى – نشرة الاقتصاد الزراعى – أعداد مختلفة

٢- البنك الأهلى المصرى – النشرة الاقتصادية – أعداد مختلفة .

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب الاحصائى الثانوى – أعداد مختلفة .

٣- ثالثا : أثر التحولات الإقتصادية على الإستثمارات الزراعية :

تعتبر الإستثمارات الزراعية أداة فعالة فى تحقيق أهداف خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية لدورها الفعال فى رفع معدلات الإنتاج الزراعى لمواجهة رغبات المجتمع من ناحية وإتاحة فرص العمالة أمام القطاعات العاطلة من ناحية أخرى ومواجهة التحديات العالمية والمنافسة الشديدة من ناحية ثالثة مما ينعكس أثره بالإيجاب على معدلات نمو المقتصد الزراعى وبالتالى المقتصد المصرى وقد اختلفت السياسة الإستثمارية التى طبقت فى القطاع الزراعى المصرى بإختلاف التوجهات السياسية والإقتصادية المصاحبة خلال الفترات المختلفة ، وكذلك تبعا للخطط القومية وأهدافها ، وعلى الرغم من زيادة الإستثمارات المطلقة فى قطاع الزراعة فى الخطط المختلفة بدأ من عام٢ ١٩٨م إلا أن هذه الزيادة تعتبر ضئيلة لا تتمشى مع أهمية القطاع الزراعى فى الإقتصاد القومى ، وبعد الأخذ بسياسة التحرر والإصلاح الإقتصادى المرتكزة على آليات السوق فقد إتخذت عدة إجراءات لتحرير الإستثمار منها رفع حد الإعفاء للمشروعات الإستثمارية من ١٠ مليون جنيه إلى ٥٠ مليون جنيه مع تخصيص أراضى تلك المشروعات بالمجان لأصحابها وخاصة بالوجه القبلى تشجيعا لتنمية جنوب الوادى ، مع تسهيلات فى تقديم القروض وتقديم الكثير من الإعفاءات والضمانات المشجعة للإستثمار وإعطاء أولوية ومزايا لمشروعات إستصلاح الأراضى .

وقد تبين من الجدول رقم (١) تفوق المتوسط السنوى لإجمالى الإستثمارات الزراعية فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى حيث بلغ نحو ١٤٢,٨ ، ٢٥٩,٩ مليون جنيه للفترتين الأولى والثانية على الترتيب ، وقد بلغ معدل التغير السنوى بين الفترتين نحو ٨٢% ، كما تفوق معامل الإختلاف فى الفترة الأولى على الثانية مما يدل على أن الفترة الثانية كانت أكثر إستقرارا من الفترة الأولى ، وباجراء إختبار(ت) للفروق بين متوسطى الفترتين تبين وجود فروق معنوية بينها عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ . كما تبين من جدول رقم (١) تفوق المتوسط السنوى لقيمة الإستثمارات الكلية المصرية بالأسعار الحقيقية فى الفترة الثانية عن نظيره فى الفترة الأولى حيث بلغ فى الفترتين الأولى والثانية نحو١٤٠٢ ، ٢٣٠٥ مليون جنيه على الترتيب ، وقد بلغ معدل التغير بين الفترتين نحو ٦٤,٤% ، كما تفوق معامل الإختلاف فى الفترة الثانية عن الأولى مما يدل على أن الإستثمارات القومية بالأسعار الحقيقية كانت أكثر إستقرارا وأقل تشتتا فى الفترة الأولى من الدراسة ، كما تبين معنوية الفروق بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ .

رابعا : أثر التحولات الإقتصادية على القروض الزراعية :

تبين من جدول رقم (١) تفوق المتوسط السنوى لقيمة القروض الزراعية الحقيقية فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى حيث بلغ خلال الفترتين الأولى والثانية نحو ٢٠٥٤ ، ٦٠١٥.٥ مليون جنيه على الترتيب ، كما بلغ معدل التغير بين الفترتين ١٩٣% ، كما تبين تفوق معامل الإختلاف فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى مما يعنى أن قيمة القروض الزراعية الحقيقية فى الفترة الثانية كانت أكثر إستقرارا وأقل تشتتا نتيجة سياسة التحرر والإصلاح الإقتصادى والتى كانت آثارها واضحة فى الفترة الثانية من الدراسة ، وقد تبين معنوية الفروض بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠.٠١ .

خامسا : أثر التحولات الإقتصادية على الدعم الزراعى :

إتجهت الدولة منذ تطبيق سياسة التحرر والإصلاح الإقتصادى وسياسة التكيف الهيكلى إلى وضع سياسة لإلغاء الدعم على كثير من السلع وخاصة على المدخلات الزراعية وفق خطة زمنية محدودة مع التحريك المستمر لأسعار السلع ومستلزمات الإنتاج الزراعى بحيث تعكس أسعارها الفعلية ، وقد تم رفع الدعم نهائيا عن مكونات علف الحيوان الرئيسية منذ منتصف عام ١٩٩٢م وهى الكسب و النخالة. وكذلك إلغاء الدعم على المبيدات فيما عدا مبيدات القطن .

وقد تبين من الجدول رقم (١) تفوق المتوسط السنوى للدعم الزراعى فى الفترة الأولى على نظيره فى الفترة الثانية وبلغ نحو ٤٦,٥ ، ١٠,٧ مليون جنيه للفترتين الأولى والثانية على الترتيب ، كما بلغ معدل التغير بين الفترتين نحو ٦٨% ، كذلك تفوق معامل الإختلاف فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى ، مما يدل على أن قيمة الدعم الزراعى بالأسعار الحقيقية كانت أكثر استقرارا وأقل تشتتا فى الفترة الأولى عن الفترة الثانية وقد تبين وجود فروق معنوية بين متوسطى الفترتين المذكورتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ .

بينما تفوق المتوسط السنوى لقيمة الدعم الكلى فى الفترة الأولى على الثانية حيث بلغت نحو ٤٩ ، ٤١,٥ مليون جنيه خلال فترتى الدراسة الأولى والثانية على الترتيب ، كما بلغ معدل التغير بين الفترتين نحو ٥٨,٢% ، مما يؤكد سياسة الدولة فى إلغاء الدعم الكلى تدريجيا فى كافة الأنشطة الإقتصادية ، كما تبين تفوق معدل إنخفاض الدعم الزراعى على نظيره الكلى ، وقد تبين وجود فروق معنوية بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١

سادسا : أثر التحولات الإقتصادية على العمل الآلى الزراعى :-

يمتلك القطاع الخاص الأسطول الأساسى للآلات الزراعية ولقد قامت الدولة بدمج ٨٠ مركزا للزراعة الآلية والتى تمتلكها الحكومة فى شركة واحدة قطاع عام وهى الشركة القابضة للتنمية الزراعية ، وتبين من الجدول رقم (١) تفوق المتوسط السنوى للقدرة الميكانيكية الزراعية فى الفترة الثانية على نظيرتها فى الفترة الأولى حيث بلغت خلال فترتى الدراسة الأولى والثانية نحو ٤٤٩٠,٢ ، ٩١٠٨ مليون حصان ميكانيكى على الترتيب ، وقد بلغ معدل التغير بين الفترتين نحو ١٠٢,٨% ، مما يعنى الإتجاه إلى الميكنه الزراعية وإدخال تكنولوجيا ميكنة العمليات الزراعية أى تكنولوجيا تكثيف رأس المال والموفرة للعمل فى الفترة الثانية ، كما تفوق معامل الإختلاف فى الفترة الأولى عن الثانية مما يعكس أن القدرة الميكانيكية الزراعية كانت أكثر تشتتا وأقل إستقرارا فى الفترة الثانية عن الأولى ، وقد تبين وجود فروق معنوية بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١

سابعا : أثر التحولات الإقتصادية على إستهلاك الأسمدة الكيماوية

تبين من الجدول رقم (١) تفوق المتوسط السنوى لكمية الأسمدة الكيماوية المستهلكة للقطاع الزراعى بالمرحلة الأولى على نظيرتها فى المرحلة الثانية حيث بلغ نحو ٦٠٢٢,٦ ، ٣١٨٦,٢ ألف طن على الترتيب ، كما بلغ معدل التغير بين الفترتين نحو ٤٧,٤% ، كما تفوق معامل الإختلاف فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى مما يعنى أن إستهلاك الأسمدة الكيماوية فى الفترة الأولى كان أكثر إستقرارا وأقل تشتتا عن الفترة الثانية ، كما ثبتت معنوية الفروق بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١

ثامنا : أثر التحولات الإقتصادية على إستهلاك المبيدات الكيماوية :-

تبين من الجدول رقم (١) تفوق متوسط الكمية المستهلكة من المبيدات الكيماوية بالقطاع الزراعى فى المرحلة الأولى على نظيره فى الثانية حيث بلغ المتوسط فى الفترة الأولى والثانية نحو ١٨ ، ٣,٧ ألف طن على الترتيب ، بمعدل تغير قدر بنحو ٧٨,٩% مما يؤكد سياسة الدولة نحو تخفيض إستهلاك المبيدات الكيماوية للحد من متبقيات المبيدات فى المحاصيل الزراعية والحد من التلوث الناتج عن هذه المبيدات ، وقد تفوق معامل الإختلاف فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى مما يؤكد أن إستهلاك المبيدات فى الفترة الأولى كان أكثر إستقرارا وأقل تشتتا عن الفترة الأولى كما تبين معنوية الفرق بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١

تاسعا : أثر التحولات الإقتصادية على التجارة الخارجية الزراعية :-

إحتكرت الحكومة فى الماضى إستيراد وتصدير غالبية السلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعى وذلك عن طريق شركات القطاع العام وفى أوائل التسعينيات وفى ظل سياسة التحرر الكامل للإقتصاد المصرى أصبحت التجارة الخارجية الزراعية المصرية جزءا من التجارة الدولية ، مما جعل الزراعة المصرية فى موقف تنافسى مباشر مع الزراعة فى الدول المتقدمة فى السوق العالمى ويستلزم ذلك ضرورة إتباع مبادىء الميزة النسبية فى التجارة الخارجية الزراعية المصرية وما يترتب عليها من إعادة منطقة وإستخدام الموارد الزراعية ، كما أن تشجيع الصادرات هو أحد أهداف الدولة الرئيسية فى المرحلة الحالية ، ويتطلب هذا تطوير الإنتاج الزراعى بما يسمى بسياسة الإنتاج من أجل التصدير وليس تصدير ما يزيد عن حاجة الإستهلاك المحلى .

١- **التجارة الخارجية الزراعية** : تبين من الجدول رقم (١) تفوق متوسط قيمة التجارة الخارجية الزراعية بالأسعار الحقيقية فى الفترة الأولى عن الثانية حيث بلغت نحو ٦٣٥,٥ ، ٥٢١,٢ مليون جنيه خلال الفترتين الأولى والثانية على الترتيب ، وقد بلغ معدل التغير بين الفترتين نحو ١٨% ، وقد تفوق معامل الإختلاف (C V)فى الفترة الأولى على نظيره فى الفترة الثانية مما يشير إلى أن قيمة التجارة الخارجية الزراعية بالأسعار الحقيقية كانت أكثر إستقرارا فى الفترة الثانية عن الأولى ، وبإجراء إختبار(ت) للفرق بين متوسطى الفترتين المذكورتين تبين وجود فروق معنوية بين متوسطى الفترتين مما يؤكد بوجود إختلافات جوهرية بين متوسطى الفترتين المذكورتين .

كما تبين من نفس الجدول رقم (١) تفوق متوسط قيمة التجارة الخارجية المصرية بالأسعار الحقيقية فى الفترة الثانية على نظيرتها فى الفترة الأولى حيث بلغت خلال الفترتين الأولى والثانية نحو ٢١٥١,٤ ، ٢٤٨٣,٢ مليون جنيه على الترتيب ، وقد بلغ معدل التغير بين الفترتين نحو ١٥,٤% ، بينما تفوق معامل الإختلاف CV فى الفترة الأولى على نظيره فى الفترة الثانية مما يشير إلى أن قيمة التجارة الخارجية المصرية بالأسعار الحقيقية كانت أكثر إستقرارا وأقل تشتتا فى الفترة الثانية . وقد تبين معنوية الفروق بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١

٢- **الصادرات الزراعية** :- تبين من الجدول رقم (١) تفوق متوسط الصادرات الزراعية بالأسعار الحقيقية فى الفترة الأولى على الثانية حيث بلغت نحو ١٠٤,٥، ٧١,٨ مليون جنيه على الترتيب ، وقد بلغ معدل التغير بين الفترتين نحو ٣١,٣% ، كما تبين تفوق معامل الإختلاف (CV) فى الفترة الأولى عن الثانية مما يشير إلى أن قيمة الصادرات الزراعية بالأسعار الحقيقية فى الفترة الثانية كانت أكثر إستقرارا وأقل تشتتا عن الفترة الأولى ، وقد تبين وجود فروق معنوية بين متوسطى الفترتين .

٣- **الواردات الزراعية** : تبين من الجدول رقم (١) انخفاض متوسط قيمة الواردات فى الفترة الثانية عن الأولى حيث بلغت فى الفترة الأولى والثانية نحو ٥٣١، ٤٤٩,٥ مليون جنيه على الترتيب ، مما يؤكد إتجاه سياسة الدولة نحو تخفيض الواردات فى الفترة الثانية مما يشير إلى أن قيمة الواردات الزراعية الحقيقية فى الفترة الثانية كانت أكثر إستقرارا وأقل تشتتا عن الفترة الأولى ، وقد تبين وجود فروق معنوية بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١

٤- **العجز فى الميزان التجارى الزراعى** : تبين من الجدول رقم (١) تفوق المتوسط السنوى لقيمة العجز فى الميزان التجارى الزراعى للأسعار الحقيقية فى الفترة الأولى عن الثانية حيث بلغ فى الفترتين الأولى والثانية نحو ٤٢٦,٥ ، ٣٧٩,٧ مليون جنيه على الترتيب بمعدل تغير قدر بنحو ١١% ، وقد تفوق معامل الإختلاف فى الفترة الأولى عن نظيره فى الفترة الثانية مما يشير إلى أن عجز الميزان التجارى الزراعى كان أكثر إستقرارا وأقل تشتتا فى الفترة الثانية من الدراسة ، كما تبين وجود فروق معنوية إحصائيا بين متوسطى الفترتين الأولى والثانية عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١

عاشرا : أثر التحولات الإقتصادية على المساحة المزروعة والمساحة المحصولية :-

بالرغم من إستقطاع مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية بالبناء عليها أو بتبويرها إلا أن السياسة الإقتصادية المصرية بدءا من عام ١٩٨١ وحتى الآن شجعت القطاع الخاص وشباب الخريجين على إستصلاح وإستزراع وتملك الأراضى الجديدة من خلال تلغى سياسة تشجيع الملكية الخاصة بالأراضى الصحراوية ، ويقتصر دور الدولة على أعمال البنية الأساسية والدراسات الإستكشافية وتقديم الإئتمان ، وقد بلغت المساحة المستصلحة بدءا من عام ١٩٨٣/٨٢ وحتى ١٩٩١/٩٠ نحو ٨٥٣,٦٠٦ ألف فدان ، بينما بلغت المساحة المستصلحة بالخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٨/٩٧) نحو ٨٧٢ ألف فدان أضيفت إلى المساحة المزروعة . كذلك فان السياسات الإقتصادية المتبعة لها تأثير واضح على الإنتاجية الفدانية ، حيث أن الإنتاجية الفدانية ما هى إلا محصلة العديد من العوامل الفنية والإقتصادية والبيئية مثل تطبيق الحزم التكنولوجية المستخدمة ، وتطبيق نتائج البحوث الخاصة بالمعاملات الزراعية وكذلك الأسعار والربحية المطلقة والنسبية للمحصول والعوامل المؤسسية والتشريعية التى تحفز على زيادة الإنتاجية .

١- **المساحة المزروعة** : يبين الجدول رقم (١) السابق تفوق متوسط المساحة المزروعة خلال الفترة الثانية على نظيرتها خلال الفترة الأولى نتيجة جهود وزارة الزراعة فى إضافة مساحات جديدة للأراضى المزروعة وقد بلغ متوسط المساحة المزروعة خلال الفترة الأولى والثانية نحو ٦٠٩٣,٣ ، ٦٩٢٢ ألف فدان على الترتيب ، وقد بلغ معدل التغير بين الفترتين نحو ١٣,٦% ، كما تفوق معامل الإختلاف (CV) فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى مما يعنى أن المساحة المزروعة كانت فى الفترة الأولى أكثر إستقرارا وأقل تشتتا من الفترة الثانية وبإجراء إختبار (ت) للفرق بين متوسطى الفترتين تبين وجود فرق معنوى بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١

٢- **المساحة المحصولية** : بين الجدول رقم (١) تفوق المتوسط السنوى للمساحة المحصولية فى الفترة الأولى على نظيرتها فى الفترة الثانية ، وقد بلغ معدل التغير بين الفترتين نحو ١٥% ، كما تفوق معامل الإختلاف فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى مما يشير إلى أن المساحة المحصولية كانت أكثر إستقرارا وأقل تشتتا فى الأولى ، وقد تبين معنوية إختبار(ت) للفرق بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١

تأثير سياسة التحرر والإصلاح الإقتصادى على بعض مؤشرات التنمية الزراعية فى مصر :-

تجدر هنا الإشارة إلى أن العوامل التى يمكن أن تحقق قوة دافعة لعملية التنمية الزراعية تتركز أساسا فى رفع كفاءة الإستغلال والتوظف الأمثل لكل من عنصر العمل البشرى ورأس المال فى هذا القطاع للوصول إلى مستوى تكنولوجى زراعى متقدم يؤدى إلى إنتاجية زراعية مرتفعة تحقق دخلا مرتفعا للسكان الزراعيين وهذا بدوره ينعكس على مستوى إدخارهم وبالتالى مستوى إستثماراتهم إلا أن هذه الجوانب لا تتحقق تلقائيا ولكن وفق أهداف معينه وبرامج تنموية مخططه ومدروسة مقدما .

وباستعراض معدلات أداء القطاع الزراعى خلال الفترات الماضية كمؤشر لفاعلية نمو الإقتصاد القومى إتضح أن الإنتاج الإجمالى الزراعى قد حقق زيادة بطيئة ومتواضعه وغير مستقرة منذ بداية الخمسينات حيث بلغ نحو ٢.٢% سنويا خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٧٢) بالأسعار الثابتة لعام ١٩٥٢ (١، ١٩٧٤، ص ١٢) وبلغ هذا المعدل خلال الخطتين الخمسيتين الأولى (١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦) والثانية (١٩٨٨/٨٧- ١٩٩٣/٩٢) نحو ٣,٥% سنويا مع الإشارة إلى أن هذا التقدير لا يتمشى مع الظواهر الدالة على ضعف الأداء فى القطاع الزراعى إذ أنه لا يأخذ فى الإعتبار معدلات التضخم السائدة خلال تلك الفترة والتى تراوحت بين ١٣-٢٥% وفقا للبيانات الخاصة (٦، ١٩٩٠ ص٥٧) وسيتم دراسة بعض المؤشرات الإقتصادية خلال الفترتين (١٩٨٢-١٩٩٢) ، (١٩٩٣-٢٠٠٢) لبيان تأثير سياسة التحرر والإصلاح الإقتصادى على أداء القطاع الإقتصادى الزراعى المصرى وبالتالى على التنمية الزراعية ، جدول رقم (٢) ، (٣) .

١- نسبة الناتج القومى الزراعى إلى الناتج القومى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج : وهو يشير إلى مقدار الناتج القومى الزراعى اللازم إنتاجه لزيادة الناتج القومى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج بوحدة واحدة فى شكله المطلق وقد تم حساب هذا المؤشر كنسبة مئوية وذلك لبيان تأثير السياسات الإصلاحية عليه خلال فترتى الدراسة وقد تبين من الجدول رقم (٢) تساوى معدل النمو السنوى لتلك النسبة خلال فترتى الدراسة ، بينما تفوق المتوسط السنوى لتلك النسبة فى المرحلة الأولى على نظيرتها فى المرحلة الثانية وإستنادا إلى إختبار (ت) للفرق بين متوسطى الفترتين تبين وجود فرق معنوى إحصائيا بينها عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ وقد ثبتت معنوية المتغير الصورى فى معادلة الإنحدار جدول رقم (٣) .

٢- نسبة الإستثمارات الزراعية إلى الإستثمارات الكلية :- وهذا يشير إلى مقدار الإنفاق الإستثمارى الزراعى إلى مقدار الإنفاق الإستثمارى بالإقتصاد القومى وقد تبين من الجدول رقم (١) تفوق كل من معدل النمو السنوى والمتوسط السنوى لنسبة الإستثمارات الزراعية إلى الإستثمارات الكلية فى المرحلة الثانية على نظيرتها فى المرحلة الأولى على الترتيب ، مما يعنى إتجاها أكثر للإستثمارات فى القطاع الزراعى فى الفترة الثانية . وباجراء إختبار (ت) للفرق بين متوسطى الفترتين تبين وجود فرق معنوى إحصائيا ، وقد تأكدت هذه النتيجة عند دراسة معادلة الانحدار باستخدام المتغير الصوري جدول رقم (٣) حيث ثبتت معنوية كلا من ثابت الدالة وميل الدالة للمتغير الصوري .

٣- نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة القومية : وقد تبين من الجدول رقم (٢) تفوق معدل النمو السنوى والمتوسط السنوى للعمالة الزراعية إلى العمالة القومية فى الفترة الأولى على نظيرهما فى الفترة الثانية مما يعنى أنه بعد تطبيق السياسات الإصلاحية والتحرر الإقتصادى فى الإقتصاد القومى أدت إلى إنخفاض معدل التوظف بالقطاع الزراعى بالنسبة للإقتصاد القومى وذلك نظرا لإدخال التكنولوجيا الميكانيكية بالقطاع الزراعى وهى موفرة للعمل مكثفة لرأس المال ، وهجرة العمالة الزراعية إلى القطاعات الأخرى غير الزراعية . وباجراء إختبار (ت) للفرق بين متوسطى الفترتين تبين وجود فرق معنوى إحصائيا بينهما عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ وقد تأكدت هذه النتيجة عند دراسة معادلة الانحدار باستخدام المتغير الصوري حيث ثبت معنوية كلا من ثابت الدالة وميل الدالة للمتغير الصوري جدول رقم (٣) .

٤- معامل الاستثمار الزراعى : وهو نسبة الإنفاق الإستثمارى الزراعى إلى قيمة الإنتاج الزراعى وهو يشير إلى مقدار الإنفاق الإستثمارى الزراعى اللازم إنفاقه لزيادة قيمة الإنتاج الزراعى بوحدة واحدة ، وتبين من الجدول رقم (٢) تفوق كلا من معدل النمو السنوى والمتوسط السنوى لمعامل الاستثمار الزراعى خلال الفترة الثانية على نظيرهما خلال الفترة الأولى مما يعنى إتجاه السياسة الإستثمارية فى الفترة الثانية نحو زيادة الإستثمارات بالقطاع الزراعى لما له من تأثير واضح على زيادة الناتج الكلى الزراعى وبالتالى إحداث

التنمية الزراعية ومن ثم التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى المقتصد المصرى ، وقد تبين وجود فرق معنوى إحصائيا بين متوسطى معامل الإستثمار الزراعى بين الفترتين المذكورتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ ، وقد تأكدت تلك النتيجة من دراسة معادلة الانحدار باستخدام المتغير الصوري جدول رقم (٣) .

٥- **إنتاجية الجنيه المستثمر فى القطاع الزراعى** : وهو مقلوب معامل الإستثمار الزراعى ويمثل قيمة الإنتاج الزراعى الحقيقى مقسوما على الإنفاق الإستثمارى الزراعى الحقيقى ويشير إلى قيمة الإنتاج المحلى الزراعى الحقيقي المتحصل عليها نتيجة إنفاق وحدة واحدة من قيمة الإستثمارات الحقيقية . ويستخدم هذا المقياس فى قياس كفاءة إستخدام الإستثمارات بين الأنشطة والمشروعات المختلفة والإستعانه به فى تخصيص إستثمارات الخطة للقطاعات المختلفة ، فكلما كان معامل إنتاجية الجنيه المستثمر مرتفعة فى إستخدام معين كلما دل ذلك على كفاءة أعلى لإستخدام هذه الإستثمارات ، ويؤخذ على هذا المعيار (١،١٩٩٥ ص١٢) أن حسابه بالقيم السوقية لا يعبر كثيرا عن الإنتاجية من وجهة نظر المجتمع مما يقتضى إجراء بعض التعديلات عند حسابه كاستبعاد الرسوم الجمركية والضرائب المباشرة على مستلزمات الإنتاج باعتبارها لا تمثل نفقة حقيقية من وجهة نظر المجتمع .

ويتبين من الجدول رقم (٢) تفوق معدل النمو السنوى الموجب لإنتاجية الجنيه المستثمر فى القطاع الزراعى بالأسعار الحقيقية خلال الفترة الثانية من الدراسة على نظيره فى الفترة الأولى والذى كان متناقصا خلال تلك الفترة كما إتضح تفوق المتوسط السنوى لإنتاجية الجنيه المستثمر فى القطاع الزراعى فى الفترة الثانية على نظيره بالفترة الأولى . كما تبين وجود فرق معنوى إحصائيا بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ ، وقد تأكدت تلك النتيجة من دراسة معادلة الانحدار باستخدام المتغير الصوري جدول رقم (٣) .

٦- **أربحية الجنيه المستثمر فى القطاع الزراعى** :- ويسمى معامل إنتاجية الإستثمار وتم حسابه بقسمة صافى الدخل الزراعى (القيم المضافة) بالقيم الحقيقية على جملة الإنفاق الإستثمارى بالقطاع الزراعى ، وهو يشير إلى قيمة صافى الدخل الزراعى الحقيقى المقابل لكل جنيه من الإنفاق الإستثمارى الزراعى بالأسعار الحقيقية ويتبين من الجدول رقم (٢) أن معدل النمو السنوى والمتوسط السنوى لمعامل إنتاجية الإستثمار فى الفترة الأولى تفوقا على نظيرهما فى الفترة الثانية ، كما تبين من إختبار (ت) للفرق بين المتوسطين وهو فرق معنوى إحصائيا بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ وقد تأكدت تلك النتيجة من دراسة معادلة الانحدار باستخدام المتغير الصوري جدول رقم (٣) .

٧- **إنتاجية العامل الزراعى** :- وتم حسابه بقسمة قيمة الإنتاج الزراعى بالأسعار الحقيقية على عدد العمال الزراعيين وهو يشير إلى مقدار مساهمة العامل الزراعى فى الإنتاج الزراعى ، وقد تبين من جدول رقم (٢) أن معدل النمو السنوى لإنتاجية العامل الزراعى فى الفترة الأولى متناقص وبلغت نحو ٠,٠٢% من المتوسط السنوى لقيمة إنتاجية العامل الزراعى ، والتى بلغت نحو ٤٤٧ جنيه ، بينما كان معدل نمو إنتاجية العامل الزراعى موجب فى الفترة الثانية وبلغ نحو ٠,٠١% من المتوسط السنوى لقيمة إنتاجية العامل الزراعى والتى بلغت نحو ٥٠٢,٦ جنيه ، ومن هنا يتضح تفوق كل من معدل النمو السنوى والمتوسط السنوى لإنتاجية العامل الزراعى فى الفترة الثانية عن الأولى بفروق معنوية إحصائيا بين متوسطى الفترتين ، وهذا نتيجة زيادة الإنتاج الزراعى فى الفترة الثانية نتيجة سياسة التحرر والإصلاح الإقتصادى ، وقد تأكدت تلك النتيجة عند دراسة معادلة الانحدار باستخدام المتغير الصوري جدول رقم (٣) .

٨- **نصيب الفدان المحصولى من الإستثمارات الزراعية** : وتم حسابه بقسمة مجموع الإنفاق الإستثمارى الزراعى بالأسعار الحقيقية على المساحة المحصولية ، وقد تبين من الجدول رقم (٢) تفوق معدل النمو السنوى لنصيب الفدان المحصولى من الإستثمارات الزراعية فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى حيث بلغ نحو ٠,٠٢% ، ٠,٧٣% من المتوسط السنوى ، كذلك تفوق المتوسط السنوى لنصيب الفدان المحصولى من الإستثمارات الزراعية فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى بفروق معنوية إحصائيا بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ وذلك نتيجة زيادة الإستثمارات الزراعية الموجهة للقطاع الزراعى بنسبة أكبر من زيادة المساحة المحصولية ، وقد تأكدت تلك النتيجة عند دراسة معادلة الانحدار باستخدام المتغير الصوري جدول رقم (٣) .

٩- **نصيب الفدان المحصولى من الدعم الزراعى** : تم حساب هذا المؤشر بقسمة إجمالى الدعم الزراعى بالأسعار الحقيقية على المساحة المحصولية وقد تبين من الجدول رقم (٢) أن معدل النمو السنوى لنصيب

الفدان من الدعم الزراعى سالب فى الفترتين ، كما تفوق معدل النمو السنوى السالب فى الفترة الأولى على الفترة الثانية ، كما تفوق المتوسط السنوى لنصيب الفدان المحصولى من الدعم الزراعى فى الفترة الأولى على نظيره فى الفترة الثانية بنحو ٧٩% من متوسط قيمته فى الفترة الأولى . ويرجع ذلك إلى الإلغاء التدريجى للدعم الزراعى ، كما تم إلغاء الدعم كاملا على مكونات علف الحيوان الرئيسية منذ منتصف عام ١٩٩٢ وهى الكسب والنخالة كذلك إلغاء الدعم على المبيدات الزراعية عدا مبيدات القطن وفى نفس الوقت زيادة المساحة المحصولية بمعدل نمو أكبر فى الفترة الثانية عن الفترة الأولى ، وباجراء إختبار (ت) للفرق بين متوسطى الفترتين تبين وجود فروق معنوية بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ ، وقد تأكدت تلك النتيجة عند دراسة معادلة الانحدار باستخدام المتغير الصوري جدول رقم (٣) .

١٠- **نصيب الفدان المحصولى من القروض الزراعية :** تم حسابه بقسمة إجمالى القروض الزراعية بالأسعار الحقيقية الموجهة للقطاع الزراعى على المساحة المحصولية لإظهار تطور نصيب الفدان المحصولى من القروض الزراعية وقد تبين من الجدول رقم (٢) أن معدل النمو السنوى من نصيب الفدان المحصولى من القروض الزراعية تفوق فى الفترة الأولى على نظيره فى الفترة الثانية ، بينما تفوق المتوسط السنوى لنصيب الفدان المحصولى من القروض الزراعية فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى حيث بلغ خلال فترتى الدراسة الأولى والثانية نحو ١٧٤,٦ ، ٤٤٩,٤ جنيه قروض زراعية للفدان الواحد . وإستنادا إلى إختبار (ت) للفرق بين متوسطى الفترتين تبين معنوية الفرق عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ ، وقد تأكدت تلك النتيجة من دراسة معادلة الانحدار باستخدام المتغير الصوري جدول رقم (٣) .

١١- **نصيب العامل الزراعى من الأرض الزراعية :** وتم حسابه بقسمة مساحة الأرض الزراعية على جملة عدد العمالة الزراعية خلال فترتى الدراسة وتبين من الجدول رقم (٢) تفوق معدل النمو السنوى لنصيب العامل الزراعى من الأرض الزراعية فى الفترة الأولى على نظيره فى الفترة الثانية ، كما تفوق المتوسط السنوى لنصيب العامل الزراعى خلال الفترة الثانية عن الأولى بفروق معنوية إحصائيا بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ ، وقد تأكدت تلك النتيجة من دراسة معادلة الانحدار باستخدام المتغير الصوري جدول رقم (٣) .

١٢- **نصيب العامل الزراعى من المساحة المحصولية :** وتم حسابه بقسمة المساحة المحصولية على عدد العمال الزراعيين خلال فترتى الدراسة وتبين من الجدول رقم (٢) تفوق معدل النمو السنوى لنصيب العامل الزراعى من المساحة المحصولية فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى ، كذلك تفوق المتوسط السنوى لنصيب العامل الزراعى من المساحة المحصولية فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى وذلك بفروق غير معنوية إحصائيا ، وقد تأكدت تلك النتيجة من دراسة معادلة الانحدار باستخدام المتغير الصوري جدول رقم (٣) .

جدول رقم (٢): تأثير سياسة التحرر والاصـــلاح الاقتصـــادى على مؤشرات التنمية الزراعية فى مصرخلال الفترة (١٩٨٢ – ٢٠٠٢)

المؤشـــــــــرات	فترة ما قبل الإصلاح والتحرر (١٩٨٢ – ١٩٩٢)			فترة بعد الإصلاح والتحرر الاقتصادي (١٩٩٣ – ٢٠٠٢)			معدل التغير بين الفترتين	ت للفرق بين المتوسطين	النتيجة		
	المتوسط	معدل النمو السنوى	C.V	المتوسط	معدل النمو السنوى	C.V			بالنسبة لمعدل النمو السنوى	بالنسبة لمعدل التغير	الاستقرار
الناتج القومي الزراعي إلي الناتج القومى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج %	١٨,٨٢	٠,١٣	٨,٣	١٦,٥٨	٠,١	٣,٨	(١١,٩)	٤,٣١**	تدهور	تدهور	تحسن
الإستثمارات الزراعية إلى الإستثمارات القومية %	١٠,٠٧	٠,٣	١٦,٤	١٠,٠٨	٠,٨	٢٩,٩	٠,١	٠,٢٢*	تحسن	تحسن	تدهور
العمالة الزراعية إلى العمالة القومية %	٣٦,٢١	٨.٨	٢,٥	٣١,٣٤	٠,٠٥	٥,٢	(١٣,٤)	٨,١٤**	تدهور	تدهور	تدهور
معامل الاستثمار الزراعى %	٧,٢٤	٠,١٥	١٤,٥	٩,٨٩	٠,٠٦	٣٢,٤	٢,٧	٢,٨**	تحسن	تحسن	تدهور
إنتاجية الجنيه المستثمر فى القطاع الزراعى	١٣,٩٥	(٠,٠٢)	١٤,٥	١٠,٣	٠,٠١	(٢٩,٩)	(٢٥,٥)	٢,٩٥**	تحسن	تحسن	تدهور
إنتاجية العامل الزراعى	٤٤٤,٥	(٠,٠٢)	١١,١	٤٩٨,٦	٠,٠١	١٣,١	١٢,٢	(٢,١٤)**	تحسن	تحسن	تدهور
أربحية الجنيه المستثمر فى القطاع الزراعى	١٠,٠٦	٠,١٨	١٥,١	٧,٥	(١,٣)	٢٩,٩	(٢٥,٤)	٢,٦٣**	تدهور	تدهور	تدهور
نصيب الفدان المحصولي من الإستثمارات الزراعية	١٢,٤٥	٠,٠٢	١٨,٧	١٧,٦٩	٠,٧٣	٤٣,٩	٤٢,١	٢,٣٩**	تحسن	تحسن	تدهور
نصيب الفدان المحصولى من الدعم الزراعى	٣,٦٣	٢,١٢	٤٠,٢	٠,٧٥	(١٦,٧)	٥٦,٨	(٧٩,٣)	(٦,٠١)**	تحسن	تحسن	تدهور
نصيب الفدان المحصولى من القروض الزراعية	١٤٦,١	٠,١٧	٦٢,٦	٤٤٣,١	٠,٠١	١٧,١	٢٠٣,٢	٦,٥**	تدهور	تدهور	تحسن
نصيب العامل الزراعى من الأرض الزراعية	١,٣٨	٠,١١	٣.٣	١,٤٦	(١,٠٤)	٢	٥,٨	(٧,٤٣)**	تدهور	تدهور	تحسن
نصيب العامل الزراعى من المساحة المحصولية	٢,٥٥	(٠.٤٢)	٤	٢,٧٩	(٠,٠٤)	١٠,٢	٩,٤	(١,٦٦)**	تحسن	تحسن	تدهور
معامل التكثيف الزراعى	١,٨٦	٠,٤٣	٢,٤	١,٩٣	١,٥	٩,٨	٣,٨	٣,٢٠**	تحسن	تحسن	تدهور
الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية %	١٩,٩	٠,٠٢	٧	١٢,٢	٠,٠٥	١٧	(٣٨,٧)	٩,٢٨**	تحسن	تدهور	تدهور
درجة أهمية الصادرات الزراعية	٥,٢	(٠,١)	٣.٣	٣	(٢,٤٢)	٢	(٤٢,٣)	٣,٣٥**	تدهور	تدهور	تحسن
درجة الانكشاف الإقتصادى الزراعى	٥٩,٧	٠,٠٠٦	٢٣,٧	٣٢,٩	(٠,٠٩)	١٩,٨	(٤٤,٩)	٥,٥٢**	تدهور	تدهور	تحسن
درجة الانكشاف الإقتصادى المصرى	٣٨,٤	٠,١٣	٢٧,٥	٢٦	٠,١٣	١٥,١	٣٢,٣	٣,٦٧**	ثبات	تدهور	تحسن

القيم بين الأقواس سالبة & تم إستخدام المتوسط الهندسى فى حالة النسب & ** ، * ، -- معنوى عند ٠,٠١ ، ٠,٠٥ ، غير معنوى على الترتيب .

المصدر : حسبت من :-

١- وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، نشرة الإقتصاد الزراعى ، أعداد مختلفة .

٢- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى الثانوى – أعداد مختلفة .

جـــدول (٣): التحليـــل الاحـصائى لبعض مؤشرات التنمية الزراعية المصريـــة باســتخدام المتغـير الصورى خلال الفترة ١٩٨٢ – ٢٠٠٢

المؤشـــــــــرات	معادلات الاتجاه العام باستخدام المتغير الصورى	ر٢	F
نسبة الناتج القومى الزراعى إلى الناتج القومى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج	ص^ مـ = ١٧,٠٦ + ٠,٣٣ن مـ – ٠,٣٣ ن مـ د – ٠,٤٤ د (٢٤,٧)** (٢,٩٧)** (٢,١١)* (٢,٢٣)*	٠,٦٢	١١,٤٧**
نسبة الإستثمارات الزراعية إلى الإستثمارات القومية %	ص^ مـ = ٨,٤٧ + ٠,٣١ن مـ + ٠,٣٦ن مـ د – ١٢,٧٢د (٨,٩٦)** (٢,٠٦)* (٢,٩٤)* (٤,٩٣)**	٠,٠٦٨	١٤,٣٩**
نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة القومية	ص^ مـ = ٣٦,٨٢ – ٠,١١٥ن مـ – ٠,٤١٥ن مـ د + ٢,٧٧ د (٨٠,٥)** (١,٥٥)– (٣,٩٨)** (٢,٢٢)*	٠,٩٤	١٠٤,٠
معامل الإستثمار الزراعى	ص^ مـ = ٧,٣٤٧ – ٠,٠٢ن مـ + ١,٠٧ن مـ د – ١٣,٢٨د (٩,٥)** (٠,١٥٦)– (٦,٠٧)** (٦,٢٨)**	٠,٨٥	٣٦,٣٣**
إنتاجية الجنيه المستثمر فى القطاع الزراعى	ص^ مـ = ١٤,٢١ – ٠,٠٢ن مـ – ٠,٩٧ن مـ د + ١١,٨د (١٢,٢٥)** (٠,١٢)– (٣,٦٨)** (٣,٧١)**	٠,٧١	١٦,٥٥**
إنتاجية العامل الزراعى	ص^ مـ = ٤٤٧,٦ – ٠,١٣ن مـ + ٢١,٣ن مـ د – ٢٧٣,٧د (١٦,٩)** (٠,٠٣)– (٣,٥٣)** (٣,٧٨)**	٠,٦٣	١١,٦٥**
ربحية الجنيه المستثمر فى القطاع الزراعى	ص^ مـ = ٩,٢٩ + ٠,١٥٩ن مـ – ٠,٨٨ ن مـ د+ ٩,٧٦د (١٠,٨٣)** (١,١٥٣)– (٤,٥١)** (٤,١٧)**	٠,٦٩	١٥,٣**
نصيب الفدان المحصولى من الإستثمارات الزراعية	ص^ مـ = ١٢,٦٣ + ٠,٠٠١ن مـ + ٢,٦٩ن مـ د – ٣٥,٠٢د (٧,٤)** (٠,٠٠٤)– (٦,٩)** (٧,٥١)**	٠,٨٧	٤٣,٦**
نصيب الفدان المحصولى من الدعم الزراعى	ص^ مـ = ٦,٤٦ – ٠,٤٨ن مـ + ٠,٣٥ن مـ د – ٣,٧٣ د (٢١,١٧)** (٩,٦٨)** (٥,٠٤٥)** (٤,٤٧)**	٠,٩٥	١١١,١**
نصيب الفدان المحصولى من القروض الزراعية	ص^ مـ = ١٨,٠٨ – ٠,١١٥ن مـ – ١٣,٦١ن مـ د + ٣٥,٤٤د (٠,٧١)– (٨,٥٧٦)** (٢,٣٦)* (٢,٩٥)*	٠,٩٥	١٢٥,٢**
نصيب العامل الزراعى من الأرض الزراعية	ص^ مـ = ١,٣٦٣ + ٠,٠٠٤ن مـ – ٠,٠٥ن مـ د + ٠,٧٦ د (٢٧,٤)** (٠,٥٣)– (٤,٠٦)** (٥,٥٦)**	٠,٧٨	١١,٣٧**
نصيب العامل الزراعى من المساحة المحصولية	ص^ مـ = ٢,٦٣ – ٠,٠٢ن مـ + ٠,٠١ن مـ د + ٠,١٩د (٥٦,٤)** (٢,٠١٣)* (١,٢٥)– (١,٤٥)–	٠,٧٧	٢١,٩**
معامل التكثيف الزراعى	ص^ مـ = ١,٩٤ – ٠,٠١ن مـ + ١,١٦ن مـ د – ١٥,٨ د (٠,٧)– (٠,٠٣)– (١,٨٥)– (٢,١)*	٠,٧٢	٢,٧–
نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات القومية	ص^ مـ = ١٩,٦٣ + ٠,٠٧ ن مـ + ٠,٠٤ن مـ د – ٨,٩ د (١٥,٠)** (٠,٣١)– (٠,١٥)– (٢,٥)*	٠,٧٩	٢٦,٢**
درجة أهمية الصادرات الزراعية	ص^ مـ = ٧,١٩ – ٠,٣٢ ن مـ + ٠,٠٨ن مـ د – ٠,٣٩ د (٩,٩٠)** (٢,٧٤)** (٠,٤٩)– (٢,١٩٨)*	٠,٦٣	١١,٨٩**

* ، ** ، -- معنوى عند ٠,٠٥ ، ٠,٠١ ، غير معنوى على الترتيب

المصدر : حسبت من :-

١- وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الإقتصادية ، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، نشرة الإقتصاد الزراعى ، أعداد مختلفة

٢- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الإقتصادية ، أعداد مختلفة .

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى الثنوى – أعداد مختلفة .

١٣- **معامل التكثيف الزراعى** : تم حسابه بقسمة المساحة المحصولية على المســـاحة المزروعـــة خـــلال فترتى الدراسة وتبين من الجدول رقم (٢) تفوق معدل النمو السنوى لمعامل التكثيف الزراعـــى فـــى الفـــترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى ، كما تفوق المتوسط السنوى لمعامل التكثيف الزراعى فى الفترة الثانيـــة على نظيره فى الفترة الأولى بفرق معنوى إحصائيا بين متوسطى الفـــترتين المذكورتيـــن عنـــد المســـتوى الإحتمالى ٠,٠١ ، وقد تأكدت تلك النتيجة عند دراسة معادلة الانحدار باستخدام المتغير الصوري جدول رقـــم (٣) .

١٤- **نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات القومية** : ويتبين من الجدول رقم (٢) تفوق معـــدل النمـــو السنوى لقيمة الصادرات الزراعية إلى الصادرات القومية بالأسعار الحقيقية فى الفترة الثانية على نظيره فـــى الفترة الأولى ، بينما تفوق المتوسط السنوى لتلك النسبة فى الفترة الأولى على نظيرتها فى الفترة الثانية وذلـــك بفرق معنوى إحصائيا بين متوسطى الفترتين عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ ، وقد تأكدت هذه النتيجـــة عنـــد دراسة معادلة الانحدار باستخدام المتغير الصوري جدول رقم (٣) .

١٥- **درجة أهمية الصادرات الزراعية** : وتم حسابه بقسمة الصادرات الزراعية على قيمة الإنتاج الزراعى ويعبر عن مدى أهمية الصادرات من قيمة الإنتاج الزراعى ويدل إرتفاعه على تأثير الإقتصاد تأثيرا كبيرا بقيمة الصادرات أى بالعالم الخارجى ولكن إرتفاع هذا المؤشر للدولة لا يكفى للحكم على تبعيتها للعالم الخارجى إذ لابد من وجود عدة مؤشرات أخرى جانبه . ويتبين من الجدول رقم (٢) تفوق معدل النمو السنوى السالب لدرجة أهمية الصادرات الزراعية بالأسعار الحقيقية فى الفترة الأولى على نظيره فى الفترة الثانية ، كما تفوق المتوسط السنوى لدرجة أهمية الصادرات الزراعية فى الفترة الأولى على نظيره فى الفترة الثانية بفرق معنوى إحصائيا عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ ، وقد تأكدت هذه النتيجة عند دراسة معادلة الانحدار باستخدام المتغير الصوري جدول رقم (٣) .

وقد تبين من بيانات نفس الجدول رقم (٢) أن معامل الإختلاف تفوق فى الفترة الأولى على نظيره فى الفترة الثانية لمؤشرات نسبة الناتج القومى الزراعى إلى الناتج القومى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج ، ونصيب الفدان المحصولى من القروض الزراعية ونصيب العامل من الأرض الزراعية ودرجة أهمية الصادرات الزراعية ، مما يدل على هذه المؤشرات كانت أكثر إستقرارا وأقل تشتتا فى الفترة الثانية عن الفترة الأولى .بينما تفوق معامل الإختلاف فى الفترة الثانية على نظيره فى الفترة الأولى لمؤشرات نسبة الإستثمارات الزراعية إلى الإستثمارات الكلية ونسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية ، ومعامل الإستثمار الزراعى ، وإنتاجية الجنية المستثمر فى القطاع الزراعى ، وإنتاجية العامل الزراعى ، وأربحية الجنيه المستثمر فى القطاع الزراعى ومعامل التكثيف الزراعى ، ونصيب العامل الزراعى من المساحة المحصولية ومعامل التكثيف الزراعى ونسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات القومية مما يدل على أن هذه المؤشرات كانت أكثر إستقرارا وأقل تشتتا خلال الفترة الأولى من الدراسة .

وتلخيصا لما سبق أنه فى فترة الإصلاح والتحرر الإقتصادى :

١-ارتفاع متوسط الناتج القومى الإجمالى والناتج القومى الزراعى بتكلفة عوامل الإنتاج وإجمالى الإنتاج الزراعى بسعر السوق ويعزى ذلك إلى تطوير أساليب الإنتاج فى القطاع الزراعى بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة بالرغم من ارتفاع متوسط قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى نتيجة لخفض الدعم عنها وبالتالى زاد متوسط صافى الدخل الزراعى .

٢-زيادة المتوسط السنوى للإستثمارات الزراعية والقروض الزراعية نظرا لاتجاه الدولة إلى نظام الخصخصة وتوافر مصدر لتمويل القطاع الزراعى إلا أن هذه الزيادة لا تتناسب مع أهمية هذا القطاع الحيوى داخل الإقتصاد القومى المصرى ، كما زاد المتوسط السنوى للإستثمارات القومية نظرا لإهتمام الدولة بتحويل أنشطة القطاع العام إلى شركات مساهمة وإعطاء القطاع الخاص الدور الرئيسي فى إدارة الموارد الإنتاجية ، وتوصى الدراسة بزيادة الاستثمارات والقروض الموجه للقطاع الزراعى وخاصة بعد خفض الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعى .

٣-زيادة المتوسط السنوى لحجم العمالة الزراعية والقومية وهذا نتيجة عودة العمالة الزراعية من الخارج وتحول عدد كبير منهم إلى قطاعات أخرى غير زراعية نظرا لانخفاض فرص العمل بدول الخليج والعراق وإنخفاض الدخل فيها نتيجة للحروب وكذلك توقف الحكومة عن سياسة الالتزام بتعيين الخريجين ، وتوصى الدراسة بتوزيع الأراضى المستصلحة على شباب الخريجين مع إعطائهم قروض بفوائد ميسرة من الصندوق الإجتماعى للحد من مشكلة البطالة المتزايدة سنويا .

٤-بالرغم من زيادة حجم العمالة الزراعية إلا أن المتوسط السنوى لأجر العامل الزراعى قد زاد مما أدى أيضا إلى زيادة قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى .

٥-زيادة حجم العمل الآلى الزراعى مما أدى أيضا إلى زيادة قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعى متمشيا هذا مع سياسة تطوير أساليب الإنتاج وإدخال التكنولوجى الميكانيكى فى القطاع الزراعى .

٦-انخفاض كمية الأسمدة والمبيدات الكيماوية نظرا لسياسة الدولة نحو ترشيد إستخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية لخفض الدعم عنها عدا مبيدات القطن وترشيد استخدامها لخفض المتبقيات الكيماوية فى المنتجات الزراعية وخاصة التصديرية منها .

٧-زادت مساحة الأراضى الزراعية بالرغم من الاستقطاعات السنوية نتيجة تبيور والبناء عليها وذلك نتيجة إضافة مساحات جديدة مستصلحة .

٨-انخفاض المتوسط السنوى لكمية الصادرات الزراعية وعلى ذلك توصى الدراسة بالعمل على زيادة الصادرات الزراعية عن طريق تحسين نوعية وجودة المنتج الزراعى مع العمل على خفض تكاليف إنتاجه لمواجهة المنافسة العالمية .

٩-حدث تحسن فى معظم مؤشرات التنمية الزراعية كما حدث تدهور لبعض المؤشرات الأخرى .

المراجع

١- أوليفيا السيد صالح (دكتور) ، دراسة تحليلية لإستكشاف التبعية الإقتصادية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة (٧٥-١٩٩٠) ، مجلة العلوم الزراعية ، العدد ٢٠ ، جامعة المنصورة ١٩٩٥ .

٢-حسن الطوبجى (دكتور) ، الزراعة المصرية المعاصرة ، مؤسسة فورد ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٣-حسن خضر (دكتور) ، سياسة تحرير الإقتصاد الزراعي في مصر ، الأهداف ، المنهج ، أهم الآثار ، الندوة القومية للسياسات الزراعية فى جمهورية مصر العربية ، وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى بالإشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، يناير ١٩٩٢ .

٤-رشاد محمد السعدنى وآخرون ، الإستثمار الخاص في الزراعة المصرية (الأهداف ، الإمكانيات ، المعوقات) الندوة القومية للسياسات الزراعية ، يناير ١٩٩٢.

٥-سعد نصار (دكتور) سعد عبدالمقصود محمد (دكتور) ، التوجهات المستقبلية للتنمية الزراعية فى مصر وعلاقتها بالبيئة ، المؤتمر السادس للإقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ١٤- ١٦ أكتوبر ١٩٩٧ .

٦-عبدالرحيم محمد إسماعيل (دكتور) ، على أحمد ابراهيم الشحات (دكتور) ، دراسة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومى وسياسة الخصخصة على معدلات أداء النمو للقطاع الزراعى المصرى ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى ، المجلد الثالث ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٣ .

٧-محمد علاء الدين عثمان (دكتور) – دراسة تحليلية لأثر تطبيق سياسة التحرر الإقتصادي على أربحية وتكلفة بعض المحاصيل الزراعية الهامة فى ج م ع ، المؤتمر السادس للإقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية – كلية الزراعة – جامعة المنصورة ١٤- ١٦ أكتوبر ١٩٩٧ .

٨-نبيل توفيق حبشي (دكتور) ، أحمد أبو رواش (دكتور) ، العلاقة بين أجر العامل والإنتاجية في القطاع الزراعي مع المقارنة بالقطاعات الأخرى ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى ، المجلد الأول ، العدد الأول ، مارس ١٩٩١ .

٩- نبيل توفيق حبشي (وآخرون) آثار سياسة الإصلاح الإقتصادى على أهم المتغيرات فى القطاع الزراعي ، وزارة الزراعة ، مركز البحوث الزراعية ، معهد بحوث الإقتصاد الزراعى ، القاهرة ١٩٩٥ .

١٠-معهد التخطيط القومي ، التحرير الإقتصادى وقطاع الزراعة ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، مذكرة رقم ٧٧ ، أكتوبر ١٩٩٢ .

١١-البنك الأهلى المصرى ، النشرة الإقتصادية ، أعداد مختلفة خلال فترة الدراسة .

١٢الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، أعداد مختلفة خلال فترة الدراسة.

١٣-وزارة الزراعة ، قطاع الشئون الإقتصادية ، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى ، نشرة الإقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة خلال فترة الدراسة .

14- Ready , Abd El Monism , et al : Impacts of the policy Reforms on Agricultural I income , Employment and Rural Poverty , Egypt Agricultural in a Reform Era , Fletcher , L . B. (Ed) Amy, lowa: lowa state university prey, 1996.

15 – Todaro, Michael P.: Economic Development in the third world, second Edition, Longman, New your, London, 1981.

J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 29(7), July, 2004

THE MAJOR ECONOMIC INDICTORS OF ECONOMIC LIBERALIRGATION AND REFORM POLICIES EFFECTS ON THE AGRICULTURAL DEVELOPMENT IN EGYPT

Dowdies, H. H.
Researcher – Agricultural Economic Research Institute.

ABCTRACT

The agricultural sector has adopted the economic reform policy in Egypt earlier than the other economic sectors .

Many procedures have been taken to apply the economic reform program in order to attain the perfect usage of the available economic resources and to enrich the rates of growth .

The study problem is represented in the application of the economic reform program in the agricultural sector but such sector is still suffering the decrease in growth rates in the economic variables of the agricultural development in Egypt .

The research aim at the major indictors of the Egyptian agricultural economy before and after applying I the liberalization (a Inclividualism) and Reform programs .

The study focused on recognizing the most important factory affecting the development Egyptian Agriculture during taro period first period (198٢-199٢) (before applying the economical reform policies), and secand period (199٣- 200٢)(After applying the economical reform policies).

The mast important result of this study :

The real value of the annual average incased doing the second period of the Gross Domestic Product at Factor cost (C.D.P.) , Agricultural Gross Domestic product at factor cost (A.G.D.P.) ,Agricultural product at current prices , total cost of agricultural In puts , Agricultural Net income , Agricultural labor force , Agricultural wager , Agricultural investments , across investments ,Agricultural loans , Agricultural Medicinal power , international trade ,cultivated area , crop area ,

The real value of the annual average increased during the fist period of the Agricultural subsidy , cross subsidy chemical fertilizers consumption , chemical insecticides , Agricultural international trade , agricultural exports , Agricultural imports , Agricultural trade Balance , because applying the liberalization and Reform Policies .

The Major economic indicator of economic liberalization and Reform policies effecters on the Agricultural Development en Egypt inbreed during the second particle .

The growth rate of Agricultural gross domestic product at factor cost / gross domestic product at factor cost (A G D P / G D P) increased during the first Period equal that second Period.

The growth rate of agricultural investments / gross investments , agricultural labor force , investment agricultural coefficient , productivity per pound in the agricultural sector , productivity of the agricultural worker in the

agricultural sector , share per crop feeding of agricultural investments , agricultural warless of crop area , agricultural intensity coefficient , agricultural export / gross export , in the second period was higher than that of the first period .

The growth rate of the profit per pound invested in the agricultural sector , share per crop Fadden of agricultural stupefies , share per crop Fadden of agricultural loans , agricultural worker of cultivated area in the first period was higher than that of the second period .

The variables in second period were stable than those of the first period as indicated bay the (cv) value .

There were significant differences between the two periods for the most studied variables .